

سعر برميل النفط الكويتي ينخفض إلى 60.97 دولار

التسوية 62,01 دولار للبرميل وزادت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 23 سنتا لتغلق عند 52,51 دولار للبرميل.

السعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الاسواق العالمية أنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول مرتفعة 70 سنتا لتسجل عند

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 35 سنتا في تداولات أول أمس الجمعة ليبلغ 60,97 دولار مقابل 61,32 دولار للبرميل في تداولات الخميس الماضي وفقا

خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2019

ارتفاع معدل السيولة اليومي للبورصة إلى 30.9 مليون دينار



والتعامل معها. تلك الملاحظات لا تقلل من قصة نجاح إصلاحات البورصة، والأمل هو في انتقال عوامها الحميدة إلى إصلاح الاقتصاد الكلي، فالتناح لا تتحقق بالإعلان عن الإصلاحات، وإنما بأسبقية العمل من أجل تحقيقها.

الملاحظات ما يحتاج إلى بعض الجهد وبعض الوقت لكي يتحسن، ولكن، زخم السيولة رغم غياب سياسات إصلاح مالي واقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي، ورغم سخونة الأحداث الجيو سياسية في الإقليم، يعتبر تطور إيجابي لافت لا بد من نسب معظمه إلى الإصلاحات الجزئية ضمن البورصة، والتي تمت. أولى الملاحظات هي أن تدفق الأموال الأجنبية إلى البورصة، وهو أمر طيب، لا بد من وضعه تحت المجهر والتحوط من احتمالات انسحاب تلك الأموال الساخنة في أي لحظة، ولعل تفعيل دور صناع السوق المحليين بخفض من تلك المخاطر. ثاني الملاحظات، هو الانحراف الشديد في توزيع تلك السيولة، فنحو نصف شركات السوق الأول -9 شركات من أصل 19 شركة- استحوذت على نحو 73.1% من كامل سيولة البورصة خلال العام الجاري وحتى نهاية الأسبوع الفائت، وعلى النقيض من ذلك، نحو

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن الإصلاح وسيولة بورصة الكويت: إن كان لا بد من تقديم نموذج يدل على نجاعة جهود الإصلاح، فقد جسدت البورصة الكويتية مثل هذا النموذج، لم يكن درب الإصلاح لها ميسراً، واحتاج إلى سياسات وقرارات جراحية، وفي النهاية، أتى بثماره. أهم مؤشرات النجاح هو مؤشر السيولة، والمتابع لحركة السيولة منذ بداية العام الجاري يلحظ ذلك الارتفاع، فالمعدل اليومي لقيمة التداول ارتفع من 11.5 مليون دينار كويتي للشهر الخمسة الأولى من عام 2018، ومن 20.7 مليون دينار كويتي للشهر الخمسة الأولى من عام 2018، إلى 30.9 مليون دينار كويتي للشهر الخمسة الأولى من عام 2019، وإلى 31.5 مليون دينار كويتي منذ بداية العام الجاري ولغاية نهاية الأسبوع الفائت. صحيح أنه لا زالت هناك الكثير من

«التجارة» تلغي تراخيص ثلاث شركات لعدم مزاومتها نشاطها



أصدرت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس السبت ثلاثة قرارات بإلغاء تراخيص ثلاث شركات لمدة ستة أشهر لعدم مزاومتها النشاط الذي أنشئت من أجله. وأضافت (التجارة) في بيان صحفي أن الإغلاق يأتي إعمالاً لنص المادة 11/3 من القانون رقم 111 لسنة 2013 في شأن تراخيص المحلات التجارية. وأوضحت أن قرارات الإلغاء نصت على العمل بها من تاريخ صدورهما وإخطار الشركات المذكورة به بالإضافة إلى نشره بالجرية الرسمية.

الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين في تداولات البورصة

استحوذوا على 46 بالمئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة

أصدرت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس السبت ثلاثة قرارات بإلغاء تراخيص ثلاث شركات لمدة ستة أشهر لعدم مزاومتها النشاط الذي أنشئت من أجله. وأضافت (التجارة) في بيان صحفي أن الإغلاق يأتي إعمالاً لنص المادة 11/3 من القانون رقم 111 لسنة 2013 في شأن تراخيص المحلات التجارية. وأوضحت أن قرارات الإلغاء نصت على العمل بها من تاريخ صدورهما وإخطار الشركات المذكورة به بالإضافة إلى نشره بالجرية الرسمية.

مستحوذين بذلك على 75% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (80.4% للفترة نفسها 2018)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون ببيعاً بنحو 332.358 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية. وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 19.9% (14.5% للفترة نفسها 2018)، واشتروا ما قيمته 653.257 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة نحو 328.459 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 10% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (11.3% للفترة نفسها 2018)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر شراءً بنحو 324.798 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الخارجي إلى إزدياد في البورصة المحلية، وذلك مؤشر على زيادة شهية المستثمرين من خارج إقليم الخليج بعد إصلاحات الأخيرة.

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين» عن الفترة من 01/01/2019 إلى 31/05/2019، والمختصر على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى انخفاض، أي باتجاه ارتفاع مبيعاتهم وانخفاض مشترياتهم، إذ استحوذوا على 46% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (40.1% للشهر الخمسة الأولى 2018) و 40.1% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (40.8% للشهر الخمسة الأولى 2018). وباع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 1.511 مليار دينار كويتي، كما اشتروا أسهماً بقيمة 1.318 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً بنحو 192.510 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى ارتفاع مشترياتهم وانخفاض مبيعاتهم، فقد استحوذ على 31.8% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (28.6% للفترة نفسها 2018) و 20.4% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (25.9% للفترة نفسها 2018)، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 1.044 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 670.885 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيد شراءً وبنحو 373.359 مليون دينار كويتي.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 82.5 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 4.4% لتصل إلى نحو 1.974 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.892 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018. وحققت ارتفاعاً بنحو 261.1 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو 15.2% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.8% مقارنة بنحو 86.7%.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 80% للكويتيين، و14.9% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 5.1% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 81.2% للكويتيين، و5.9% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 12.9% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2018. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي ونصيبه إلى انخفاض، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرهم من داخل دول المجلس، ولا زالت غلبة التداول فيها للأفراد.

وأخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 7.4% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (15% للفترة نفسها 2018) و 6.4% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (10% للفترة نفسها 2018)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 243.128 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 210.167 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 32.960 مليون دينار كويتي. ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون من الكويتيين أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 2.797 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 85.1% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (81.9% للفترة نفسها 2018)، في حين اشترى أسهماً بقيمة 2.465 مليار دينار كويتي

المستحق من البنوك بنحو 61.7 مليون دينار كويتي أو نحو 19.5% وصولاً إلى 377.4 مليون دينار كويتي (16.8% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 315.7 مليون دينار كويتي (14.6% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018، ولكنه انخفض بنحو 17.9 مليون دينار كويتي أو نحو 4.5% مقارنة بنحو 395.2 مليون دينار كويتي (20% من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها لعام 2018. وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 82.5 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 4.4% لتصل إلى نحو 1.974 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.892 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018. وحققت ارتفاعاً بنحو 261.1 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو 15.2% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.8% مقارنة بنحو 86.7%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد انخفضت مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 9.2% مقارنة بنحو 11.9%. وانخفض أيضاً، مؤشر العائد على معدل الموجودات البنك (ROA) إلى نحو 1.1% مقارنة مع نحو 1.6%. وانخفض العائد على معدل إرسال البنك (ROC) إلى نحو 24.2% مقارنة بنحو 29.8%. وكذلك انخفضت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 6.40 فلس مقارنة بنحو 7.93 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / الربحية (P/E) نحو 12.4 ضعف مقارنة مع نحو 7.3 ضعف، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم وبنسبة 37.2% مقارنة بمستوى سعره في نهاية مارس 2018. مقابل انخفاض لربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 19.3% عن مستواها في نهاية مارس 2018. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة التقرية (P/B) نحو 1.2 مرة مقارنة مع 0.9 مرة في الفترة نفسها من العام السابق.

قيمة أدنى بما نسبته 34.8- بالمائة عن شهر أبريل 2019

انخفاض في سيولة سوق العقار إلى 238.2 مليون دينار خلال مايو



ذكر تقرير الشال الأسبوعي عن سوق العقار المحلي - مايو 2019، تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- (بعد استبعاد كل من النشاط الحرقي ونظام الشريط الساحلي) إلى انخفاض في سيولة سوق العقار في مايو 2019 مقارنة بسيولة أبريل 2019، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر مايو نحو 238.2 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بما نسبته 34.8% عن مستوى سيولة شهر أبريل 2019 البالغة نحو 365.1 مليون دينار كويتي، وكذلك أدنى بما نسبته 14.5% مقارنة مع سيولة مايو 2018. عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 278.5 مليون دينار كويتي.

مساهمتها إلى نحو 44.9% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 52.6% في أبريل 2019. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 127.4 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر مايو 2019 أدنى بما نسبته 16%- مقارنة بالمعدل. وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 313 صفقة مقارنة بـ 595 صفقة في أبريل 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 342 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 323 ألف دينار كويتي في أبريل 2019، أي بارتفاع حدود 5.9%.

وتوزعت تداولات مايو 2019 ما بين نحو 225.4 مليون دينار كويتي عقوداً، ونحو 12.8 مليون دينار كويتي وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 580 صفقة، توزعت ما بين 560 عقوداً و 20 وكالات. وحصصت محافظة الأحمدى أعلى عدد من الصفقات بـ 250 صفقة وممثلة بنحو 43.1% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة حولي بـ 97 صفقة وتتمثل نحو 16.7%، في حين حظيت محافظة الجراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 32 صفقة ممثلة بنحو 5.5%. وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 107 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 44.3% مقارنة مع 192.2 مليون دينار كويتي، وانخفضت نسبة مليون دينار كويتي، وانخفضت نسبة

خلال الربع الأول من العام الحالي

«الدولي» يحقق 6.28 مليون دينار أرباحاً صافية



ورد في تقرير الشال الأسبوعي عن نتائج بنك الكويت الدولي -الربع الأول 2019- لقد أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 6.28 مليون دينار كويتي، بانخفاض مقداره 1.45 مليون دينار كويتي نسبتة نحو 18.7%. مقارنة بنحو 7.73 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2018. ويعزى هذا الانخفاض في مستوى الأرباح الصافية، إلى انخفاض الإيرادات التشغيلية مقابل ارتفاع المصروفات التشغيلية. وعليه، انخفض الربح التشغيلي للبنك بنحو 1.11 مليون دينار كويتي، ليصل إلى 8.75 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 9.86 مليون دينار كويتي.

بعد أن كان عند نحو 37.6% خلال الفترة المماثلة من عام 2018. شو تشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ قدره 79 مليون دينار كويتي ونسبته 3.6%. ليصل إلى نحو 2.248 مليار دينار كويتي مقابل نحو 2.169 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2018. وارتفع بنحو 271.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 13.8% عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2018 ما بلغ نحو 1.976 مليار دينار كويتي. وارتفع بند مدني تمويل بنحو 30.7 مليون دينار كويتي أي نحو 1.9%. ليصل إلى نحو 1.636 مليار دينار كويتي (72.8% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 1.606 مليار دينار كويتي (74% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2018، وارتفع بنحو 20.8% أو نحو 281.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.355 مليار دينار كويتي (68.6% من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من عام 2018. وبلغت نسبة إجمالي مدني تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 85.2% مقارنة بنحو 81.8%. وارتفع أيضاً، بند

وفي التفاصيل، انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 294 ألف دينار كويتي أو بنسبة 1.7%، وصولاً إلى نحو 17.02 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 17.32 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018، وذلك نتيجة انخفاض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 131 ألف دينار كويتي أو بنحو 1%، وصولاً إلى نحو 13.43 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 13.56 مليون دينار كويتي. وانخفض أيضاً، بند صافي الربح الناتج من صرف العملات الأجنبية بنحو 311 ألف دينار كويتي، وصولاً إلى 192 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 503 ألف دينار كويتي. بينما ارتفع بند إيرادات استثمارات بنحو 162 ألف دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 769 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 607 ألف دينار كويتي.

ووفقاً لإجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 816 ألف دينار كويتي أو بنسبة 10.9%، وصولاً إلى نحو 8.27 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 7.45 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 2.17 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بلغت نسبته 22.7% أو نحو 402 ألف دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.77 مليون دينار كويتي. وذلك يفسر انخفاض هامش صافي الربح، حيث بلغ نحو 25.6%